عقد البوت(BOT) كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية
إشارة إلى تجارب غربية وعربية

أ د. براق محمد
المدرسة العليا للتجارة – القليعة / الجزائر

ط د . عبد الحميد فيجل
المدرسة العليا للتجارة – القليعة / الجزائر

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من عقد البوت وتمويل مشاريع البنية التحتية، وكذا إبراز الدور الفعال الذي يقوم به عقد البوت في تمويل هذه المشاريع في الدول. وتبيان أهميته كصورة لعقد شراكة بين القطاعين العام والخاص.

وخلص البحث إلى أن عقد البوت يمكن أن يقدم الكثير في مجال تمويل هذه المشاريع لما له من دور في تخفيف العبء المالي على ميزانية الدول وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، تمويل مشاريع البنية التحتية، أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية.

Abstract:

The aim of this paper is to clarify the concepts related to each of the BOT contracts and infrastructure projects finance, as well as to highlight effective role carried out by BOT contracts to achieve infrastructure projects finance of the countries, and identify the Impact of BOT contracts as photo of the private-public partnership (ppp).

The research found that it can BOT contracts that offers for financement this projects because of its Importance in easing the financial burden of public budgets of countries and sustainable development.

Keywords: the private-public partnership (ppp), infrastructure projects finance, system building operate and transfer (BOT).

مقدمة

يشكل تمويل مشاريع البنية التحتية أحد أهم محاور السياسة العامة للدولة نظرا لتأثيره المباشر على ميزانيتها العامة (الإنفاق العمومي)، وكذا على التنمية المستدامة والوضعية الاجتماعية لمواطني البلد، لذلك كان لزاما على الدولة (القطاع العام) إشراك القطاع الخاص في تمويل هذه المشاريع من خلال آليات متعددة منها عقد البوت B.O.T.

أ- إشكالية الدراسة

يعتبر عقد البوت B.O.T من أكثر العقود شيوعا في علاقة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث يستخدم في تمويل مشاريع البنية التحتية لما له من خصائص تلائم هذا الغرض، لذلك تم اعتماده في كثير من الدول الغربية والعربية على حد سواء. وانطلاقا من هذا، يطرح **السؤال الرئيسي** الموالي:

ما هو دور عقد البوت B.O.T كآلية شراكة بين القطاعين العام والخاص في تمويل مشاريع البنية التحتية؟

وللإجابة على هذا السؤال الرئيسي تم اقتراح **الفرضية الرئيسية** الموالية:

يلائم عقد البوت B.O.T تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال إشراك القطاع الخاص في تمويل المشروع.

ب- أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من أهمية مشاريع البنية التحتية من جهة، ودور عقد البوت B.O.T في تمويلها من جهة أخرى، حيث تعتبر هذه المشاريع العمود الفقري لقيام أي اقتصاد إضافة إلى كونها مطلب تنموي أساسي، كما أن عقد البوت B.O.T يتميز باختصاصه في تمويل هذه المشاريع ويحقق مزايا لكل من القطاعين العام والخاص.

ج- أهداف البحث

تتمثل أهداف البحث فيما يلي:

- التعريف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص ومبادئها وأهميتها.
- التعريف بمشاريع البنية التحتية وأهميتها.
- التعريف بعقد البوت B.O.T كآلية شراكة بين القطاعين وتبيان أهميته في تمويل هذه المشاريع.

د- منهج الدراسة

تم استخدام **المنهج الوصفي** للتعريف بالشراكة بين القطاعين العام والخاص وكذا مشاريع البنية التحتية ووصف العلاقة بين عقد البوت B.O.T كآلية للشركة بين القطاعين واستخدامه في تمويل مشاريع البنية التحتية. كما تم استخدام **المنهج التحليلي** في تحليل هذه العلاقة ومحاولة ملامسة بعض جوانبها النظرية والتطبيقية من خلال الإشارة إلى تجارب مختلفة.

هـ- خطة الدراسة

نتيجة لما سبق، تم تقسيم هذه الورقة إلى المحاور الموالية:

المحور الأول: البوتB.O.T كعقد شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

المحور الثاني: أهمية عقد البوتB.O.T كعقد شراكة بين القطاعين في تمويل مشاريع البنية التحتية.

المحور الثالث: تجارب غربية وعربية حول استخدام عقد البوت في تمويل مشاريع البنية التحتية.

المحور الأول: البوتB.O.T كعقد شراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

يعتبر عقد البوت من أهم عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص يتم اللجوء إليه لتنفيذ عدة مشاريع كبرى تتطلب التعاون بين القطاعين لما له من آثار إيجابية لكل منهما.

1- الشراكة بين القطاعين العام والخاص(تعريفها، طبيعتها، و آثارها الإيجابية)

تتطلب المشاريع الكبرى التعاون بين قطاعين يحققان الإدارة الجيدة للمشروع وتوفير الأموال اللازمة لتنفيذه في نفس الوقت.

1-1- تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعرف على أنها "أحد أشكال التعاون بين القطاعين العام والخاص، يتم من خلالها وضع ترتيبات يستطيع بمقتضاها القطاع العام توفير السلع والخدمات العامة والاجتماعية من خلال السماح للقطاع الخاص بتقديمها بدلا من أن يقدمها القطاع العام بنفسه، أي بصورة مباشرة. وبشكل أكثر تحديدا، فإن المفهوم يشير إلى السيناريوهات التي بمقتضاها يكون للقطاع الخاص دورا أكبر في تخطيط وتمويل وتصميم وبناء وتشغيل وصيانة الخدمات العامة".[1]

وهناك ثلاثة شروط لمفهوم الشراكة بين القطاعين، وهي:[2]

- تكون العلاقة بين القطاعين طويلة المدى.
- يعد تعاون القطاع الخاص في صنع القرار من أفضل الطرق لتقديم الخدمات والسلع العامة وإنتاجها وإيصالها بدل القطاع العام.
- تنطوي العلاقة على تفاوض وتوزيع المخاطر بين القطاعين بدلا من أن تتحمل الحكومة معظم تلك المخاطر. ومن أشكال عقود الشراكة بين القطاعين:[3]عقود البناء والتشغيل ونقل الملكيةB.O.T، عقود الخدمات، عقود الإيجار، عقود التسيير (الإدارة)، عقود الامتياز.

1-2- طبيعة العلاقة بين القطاع العام والقطاع الخاص

تمثل هذه العلاقة عملية تعاون إيجابية بين القطاعين في توفير خدمة معينة للمواطنين، بحيث يتحمل كل منهم جزءا محددا من المسؤوليات ويأخذ قدرا محددا من المنافع. ويتمثل شكل العلاقة مابين القطاعين من خلال أن القطاع العام يمتلك المواقع والأصول، بالإضافة إلى حقوق التراخيص والتنظيم وغيرها، أما القطاع الخاص، فيكون دوره الإدارة والاستثمار والتطوير وذلك من خلال استخدام الأساليب المتبعة في عملية الشراكة بين القطاعين مثل، عقود B.O.T/B.O.O.T وغيرها. والشكل الموالي يمثل طبيعة العلاقة بين القطاعين ودور كل منهما في إدارة العملية الاستثمارية.[4]

الشكل رقم (01): ملخص العلاقة ما بين القطاعين العام والخاص

المصدر: بلال حموري، **مرجع سابق**، أبريل/ نيسان 2014، ص:05

3-1- الآثارالإيجابية لعملية الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص

يمكن أن يحقق خيار الشراكة بين القطاعين آثار إيجابية كثيرة منها - على سبيل المثال لا الحصر- ما يلي:[5]

- توفير موارد مالية من القطاع الخاص لصالح مشاريع البنية التحتية العامة، خاصة عند عجز الموازنة العامة تمويلها.
- التخفيف من الضغوط على الموازنة العامة للدولة في بند النفقات، من خلال توجيه الموارد المالية المخصصة لتنفيذ مشاريع البنية التحتية نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل والتي تتكفل الدولة بها وتتحمل أعباء تمويلها.
- قدرة القطاع الخاص على الارتقاء بنوعية مستوى الخدمة وجودتها المقدمة إلى المواطنين، وبأسعار مناسبة، وكذا القدرة على تنفيذ المشاريع العامة بكفاءة أكبر وسرعة في الإنجاز، وبتكلفة أقل.

2- عقد البوتB.O.T (تعريفه، صيغه، أسس نجاحه كعقد شراكة بين القطاعين العام والخاص)

يمثل عقد البوت أهم عقود الشراكة بين القطاعين وله صيغ مختلفة تتطلب أسس متعددة كي يحقق الهدف منه.

2-1- تعريف عقد البوت B.O.T

تتعدد تعاريف عقد البوت كأحد أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومنها ما يلي:

- يصطلح على عقود الشراكة بين القطاع العام والخاص اسم عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (البوت). واصطلاح البوت **B.O.T** هو اختصار لكلمات إنجليزية ثلاث: البناءBuild، والتشغيلOperate، ونقل الملكيةTransfer.[6]
- كما تم تعريفه من طرف **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو UNIDO)** بأنه "نظام تعاقدي بمقتضاه يقوم القطاع الخاص بتنفيذ الإنشاء (شاملا التصميم والتمويل) لمشروع بنية أساسية وإدارته والاحتفاظ به، وفي خلال فترة الإدارة المحددة يحق له الحصول على مقابل الخدمات التي يقدمها من عوائد ورسوم وحقوق ملكية، بحيث لا تزيد عن المتفق عليه والمحدد في العقد ليتمكن القطاع الخاص من استرداد استثماراته ومقابل تكاليف الإدارة والصيانة للمشروع، بالإضافة إلى عائد مناسب. وفي نهاية المدة يقوم القطاع الخاص بنقل الملكية إلى الجهة الحكومية أو جهة خاصة أخرى جديدة من خلال مناقصة عامة".[7]

مما سبق، يلاحظ أن مفهوم عقد البوت **B.O.T** يتضمن ما يلي:

- يقوم على إشراك القطاع الخاص في تنفيذ المشروع بموجب اتفاق محدد بدقة مع القطاع العام (الحكومة).
- يلائم عقد البوت **B.O.T** تمويل مشاريع البنية التحتية التي تحتاج إلى الجمع بين خصائص القطاعين العام والخاص.

- يكون عقد البوت **B.O.T** لمدة طويلة يتقاسم خلالها القطاعين المخاطر ويحصل القطاع الخاص على عائد مناسب وتعود ملكية المشروع في النهاية إلى القطاع العام.

1- صيغ عقد البوت B.O.T

تتعدد أنواع صيغ مشروعات البوت B.O.T إلا أن المبدأ يبقى واحد وهو أن هذه المشاريع هي مشاريع عمومية يقوم بتمويلها القطاع الخاص وفق شروط متفق عليها، وهذه الأنواع يمكن إيجازها في الجدول الموالي:[8]

جدول رقم (01): أنواع صيغ مشروعات عقد البوت B.O.T

الصيغة	اختصار الصيغة	مضمون الصيغة
Operate and Transfer Build	B.O.T	بناء- تشغيل- تحويل
Own and Transfer Build	B.O.T	بناء- تملك- تحويل(يتضمن التشغيل)
Own and Operate Build	B.O.O	بناء –تملك- تشغيل (لا يوجد هنا ضرورة لتحويل الملكية)
Operate and Renewal Build	B.O.R	بناء-تشغيل- تجديد (تتضمن هذه الصيغة تجديد الامتياز في نهاية فترة الامتياز الأولى دون حاجة لتحويل الملكية للحكومة).
BuildRent and Transfer	B.R.T	بناء- تأجير- تحويل (قد تؤجر شركة القطاع الخاص صاحبة الامتياز المشروع لطرف ثالث أو للحكومة نفسها).
Lease and Transfer Build	B.L.T	بناء- تأجير- تحويل (نفس معنى الصيغة السابقة).
Build and Transfer	B.T	بناء- تحويل (لا تتضمن هذه الصيغة تشغيل مشروع من قبل الشركة صاحبة الامتياز وإنما تقوم بتحويل الملكية لصالح الحكومة مباشرة بعد الاتفاق على كيفية تسديد القيمة، ويعتبر هذا بمثابة مشروع تسليم المفتاح).
Build Transfer and Operate	B.T.O	بناء- تحويل- تشغيل (وتتضمن هذه الصيغة بناء ثم تحويل ملكية المشروع للحكومة مع التقسيط بطريقة أو أخرى ثم تتولى نفس الشركة تشغيل المشروع لحساب الحكومة).
Operate and Modernize Transfer	M.O.T	تحديث- تشغيل- تحويل (تتضمن تحديث مشروع قديم مع تملكه ثم تشغيله وتحويله).
Own and Transfer Modernize	M.O.T	تحديث- تملك- تحويل (يتضمن نفس معنى الصيغة السابقة).
Rehadilitat Own and Operate	R.O.O	إعادة التهيئة- تملك- تشغيل (لا تتضمن هذه الصيغة تحويل الملكية للحكومة).
Rehadilitat Own and Transfer	R.O.T	إعادة التهيئة- تملك- تحويل (تتضمن هذه الصيغة تشغيل المشروع من قبل الشركة صاحبة الامتياز).

المصدر: كمال لحول، **مرجع سابق**، 2014/2013، ص: 59.

2- أسس نجاح عقد البوتB.O.T كعقد شراكة بين القطاعين العام والخاص ومجالات استخدامه

يتطلب نجاح عقد البوت B.O.T أسسا خاصة به، ويستخدم في مجالات معينة.

2-1- أسس نجاح عقد البوتB.O.T كعقد شراكة بين القطاعين العام والخاص

توجد عدة مبادئ يجب توفرها بين الشركاء لإنجاح ولتحقيق عملية الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وهي:[9]

- **الالتزام والتعهد Commitement**، ويقصد به أن يتم إنجاز وتنفيذ القرارات التنموية وفقا لمنهجية وأهداف تحدد دور كل شريك في ظل مناخ إداري فعال يتعهد كل طرف فيه بالالتزام بالدور المحدد له من قبل.

- **الاستمراريةContinuity**، غالبا ما يستمر تنفيذ مشروعات الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص إلى فترات طويلة، وخلال هذه المدة من المحتمل أن تتغير سياسات الدولة مما قد يؤدي بدوره إلى إلغاء مشروعات الشراكة. لذا ينبغي الأخذ في الاعتبار المدد الزمنية الملائمة عند تنفيذ مشروعات لها درجة من الحساسية السياسية، كما ينبغي تحديد الإطار العام ومنهجية الإدارة في ظل قوى السوق التي تحكم عملية الشراكة.

- **الشفافيةTransparency**، وتعني التنسيق بين الشركاء من خلال رؤية واضحة للأساليب التي ينتهجها كل شريك لتنفيذ الأهداف الموضوعة، مع التعامل بصدق ووضوح مع المتغيرات الداخلية والخارجية التي تحدث خلال فترة الشراكة.

ويمكن تمثيل أسس عقد البوتB.O.Tكأسلوب شراكة ناجحة بين القطاعين في الشكل الموالي.

الشكل رقم (02): أسس عقد البوتB.O.T كأسلوب شراكة ناجحة بين القطاعين العام والخاص

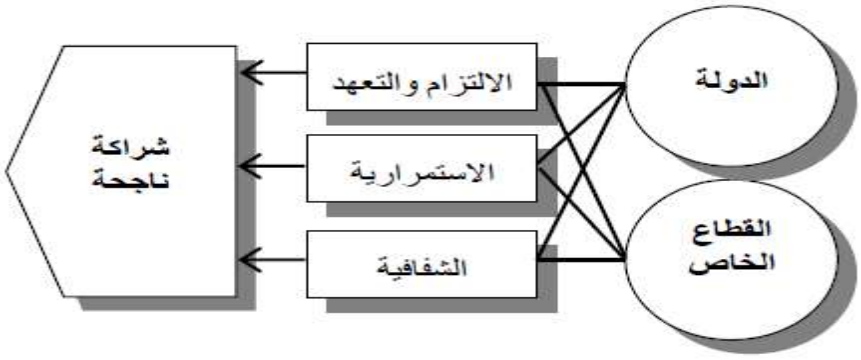

المصدر: أمجد غانم، **مرجع سابق**، 2009، ص:11.

2-2- مجالات استخدام عقود البوت B.O.T

يستخدم نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية B.O.T في تمويل المشروعات الكبرى التي تتميز بعوائدها المرتفعة والمستمرة الجاذبة للقطاع الخاص، وأهم المجالات التي تقوم الحكومة باستخدام عقود الB.O.T فيها هي كما يلي:[10]

- **مشروعات البنية الأساسية**، المتعلقة بالمرافق العامة الأساسية التي تحقق عائداً اقتصادياً والتي يتعين عليها الاضطلاع بها، ولكن نظراً لعدم قدرة الحكومة على تمويل تلك المشروعات من إيراداتها العامة فإنها تعهد بها إلى القطاع الخاص، نظير تحقيق عائد معقول، ومن أمثلة ذلك مشروعات الطرق، المطارات، محطات القوى الكهربائية، السكك الحديدية وشبكات الاتصالات.

- **المجمعات الصناعية**، وتعهد الحكومة إلى القطاع الخاص بتمويل وإنشاء وإدارة هذه المجمعات عن طريق عقد امتياز يحصل القطاع الخاص بموجبه على عائد المشروع خلال فترة زمنية معينة، وتنتقل بعدها ملكية هذه المجمعات إلى الحكومة بدون مقابل، إلا أن هذا النوع من المشروعات قليلاً ما تلجأ إليه الحكومات في الوقت الراهن، ربما لقدرة الحكومات على إنشاء هذا النوع من المشروعات، ورغبتها في توجيه القطاع الخاص نحو مشروعات البنية الأساسية بشكل خاص. ومن أمثلة ذلك، مصانع الكيماويات والورق والألمنيوم.

- **تنمية واستغلال الأراضي المملوكة للدولة ملكية خاصة (الدومين الخاص)**، بحيث يشبع إنشاء هذه المشروعات بطريق الBOT حاجة عامة للمواطنين، ويساعد في تنظيم العائد من استغلال أملاك الدولة الخاصة.ومن أمثلة ذلك مشروعات التخطيط ومشروعات استصلاح الأراضي البور أو الأراضي الصحراوية.

المحور الثاني: أهمية عقد البوتBOT كعقد شراكة بين القطاعين في تمويل مشاريع البنية التحتية

نظرا لخصائص مشاريع البنية التحتية وأهميتها وأثرها على الميزانية العامة للدولة كان لزاما على هذه الأخيرة البحث عن أساليب ملائمة لتمويل مشاريعها وتخفيف الضغط على ميزانيتها.

1- مفهوم مشاريع البنية التحتية

تسمى المشاريع الكبرى التي لا يستطيع الأفراد القيام بها ويقع على الدولة تمويلها والقيام بها لخدمة مصلحة مواطنها، بمشاريع البنية التحتية.

1-1- تعريف مشاريع البنية التحتية

تعرف بأنها "مجموع الخدمات التي تتولى الدولة تقديمها، والمنشآت التي تتولى تشييدها إضافة إلى الخدمات التي تعتمد على العمالة الكثيفة كجمع النفايات، وتقديم خدمات النقل، وتتشكل البنية التحتية من الطرق والمطارات والموانئ والسكك الحديدية ومحطات مياه الشرب وشبكاتها، ومحطات توليد الكهرباء وشبكاتها، وشبكات الغاز الطبيعي والصرف الصحي والاتصالات ومرافقها، بالإضافة إلى الخدمات الصحية".[11]

ويتضح من هذا التعريف أهمية مشاريع البنية التحتية وضخامة الأموال التي يجب أن توفرها الدولة لإنشائها وتشييدها، كما أنه يمكن تمييز نوعين من مشاريع البنية التحتية وهما؛ مشاريع البنية التحتية الاقتصادية كالنقل والموانئ وغيرها، ومشاريع البنية التحتية الاجتماعية كالتعليم والصحة وغيرها.

وتشير التجارب إلى أن مشاريع البنية التحتية الاقتصادية (كالنقل) مرشحة عادة للشراكة بين القطاعين العام والخاص أكثر من مشاريع البنية التحتية الاجتماعية (كالرعاية الصحية والتعليم)، وذلك لثلاثة أسباب رئيسية، تتمثل فيما يلي:[12]

- أن المشاريع التي تتمتع بالسلامة المالية وتعالج اختناقات واضحة في مسار البنية التحتية مثل مشاريع الطرق والسكك الحديدية والموانئ والطاقة هي المشاريع ذات معدلات العائد المرتفعة وبالتالي تتمتع بجاذبية القطاع الخاص.
- أن رسوم الاستخدام غالبا ما تكون مجدية ومجندة أكثر في مشاريع البنية التحتية الاقتصادية.
- تحظى مشاريع البنية التحتية الاقتصادية - عادة - بأسواق أكثر تطورا تجمع بين التشييد وتوفير الخدمات ذات الصلة (مثل بناء وتشغيل وصيانة طريق برسوم مرور) مقارنة بمشاريع البنية التحتية الاجتماعية.

2- أهمية مشاريع البنية التحتية في الاقتصاد الوطني

يعتمد قيام مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى في أي دولة على مدى توفر البنية التحتية الملائمة، حيث تستفيد من خدماتها المتعددة كل المشروعات، وتزداد إمكانية نجاح هذه المشاريع وتستمر في نشاطها الاقتصادي. فتوفر الطرق والجسور والموانئ ووسائل النقل والمواصلات ومحطات الوقود والغاز الطبيعي والكهرباء للمشاريع الصناعية، يساهم في التوطن الصناعي وإحداث المدن والمراكز الصناعية. كما تساهم وفرة وسائل النقل والمواصلات الحديثة البرية والبحرية والجوية في تسهيل تبادل السلع وانتقالها من مدينة إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى فتتسع الأسواق المحلية والدولية وتنشأ المراكز التجارية المختلفة. كما أن وفرة شبكات الري والصرف ومحطات معالجة المياه وتحليتها تساهم في قيام المشاريع الزراعية وتحسين الإنتاج الزراعي.[13] وتساهم قطاعات خدمات البنية التحتية مساهمة مباشرة وغير مباشرة في النمو وتوليد الدخل وزيادة الرفاه، وتضطلع هذه القطاعات بوظيفة اجتماعية هامة، ذلك أن الحصول على الخدمات الأساسية (بما فيها المياه الصالحة للشرب والكهرباء) وإتاحة الخدمات المالية للجميع وسد الفجوة الرقمية، تعتبر عوامل محفزة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.[14]

3- خصائص (مميزات) مشاريع البنية التحتية

لما كانت هذه المشاريع تختلف عن غيرها، فهي تتطلب التعامل معها بفكر مختلف عن غيرها من المشروعات التي تتطلب تمويلا مصرفيا، وهذا يرجع إلى ما يلي:[15]

- كبر حجم الاستثمارات المطلوبة، ومن ثم عدم قدرة بنك واحد على تمويلها.
- كبر حجم مستهلكي الخدمة المقدمة،وكذلك تنوع مستوى دخول المستهلكين.
- نوعية الخدمة المقدمة ضرورية جدا ولا يمكن للمستهلك الاستغناء عنها (مياه- صرف- طرق- كهرباء- اتصالات).
- تسعير الخدمة وما يتبعها من اعتبارات اجتماعية، وضرورة تدخل الحكومة لضمان استمرار المرفق في تقديم الخدمة بشكل جيد يتساوى فيه المواطنون.
- تنوع المخاطر التي تتعرض لها هذه المشروعات، مع مراعاة أن المدة ليست أقل من (20) سنة، فضلا عن اختلاف نوع القرض (طويل الأجل- متوسط الأجل- الأسهم)، ونوع الفائدة (ثابتة- متغيرة).

كما يمكن ملاحظة أنها تتميز بما يلي:[16]

- تتضمن صناعات تنتج خدمات ضرورية وتعتبر شرطا مسبقا لتحفيز النمو الصناعي.
- أن الخدمات المنتجة بطيئة التحرك والانتقال، لذلك فإن الطاقات المنتجة منها يجب أن تنتج داخل الدولة ذاتها.
- الطاقات المنتجة لهذه الخدمات لها خصائصها، مثل النطاق الذي تستهدفه واستغراقها فترات طويلة في التجهيز، وهي معمرة بصورة غير عادية.

ثانيا: آلية تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال عقد البوتBOT كعقد شراكة بين القطاعين

يعتبر عقد البوت BOT من أهم عقود الشراكة ملاءمة لتمويل مشاريع البنية التحتية وتتدخل فيه كثيرة أطراف إلا أن طرفاه الأساسيان هما القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص.

1- الأطراف الرئيسية المتدخلة في عمليات البوت B.O.T لتمويل مشاريع البنية التحتية

يشترك في نظام البوتB.O.T أطراف عديدة يمكن تصنيفها إلى أصلية وتابعة.[17]

1-1- الأطراف الأصليون

يتمثل الأطراف الأصليون في كل من الدولة المضيفة والشركة المنفذة للمشروع.

1-1-1- الدولة المضيفة

تنشأ العلاقة التعاقدية في مشروعات البوت بين الدولة وشركة المشروع. ويترتب على الدولة المضيفة تقديم ما يلي:[18]

- أرض المشروع، وهي محل إقامة المشروع أو المكان الذي سيقام عليه المشروع.
- حق الامتياز، بموجبه تنتفع شركة المشروع بالأرض المقدمة من الدولة وتبدأ في تنفيذ المشروع وبناءه وتشغيله وإدارته.
- الضمانات التشريعية والقانونية لحماية ورعاية الاستثمار الأجنبي على أرضها، ومراعاة المصالح الوطنية والاقتصادية العليا للدولة.

1-1-2- الشركة المنفذة للمشروع "صاحبة الامتياز"

هي الشركة التي تقوم بتمويل وبناء وتشييد وتشغيل وإدارة المشروع حسب الاتفاق المبرم مع الدولة صاحبة المشروع. وتُعنى هذه الشركة بجوانب كثيرة عند اتخاذها قرار الاستثمار بنظام الBOT وتمويل مشروعات البنية الأساسية التي تكلف نفقات مالية باهظة.[19] ويتمثل دورها في القيام بعمليات الاقتراض وإبرام العقود مع الأطراف المعنية مثل الحكومة ومقاولي الأعمال الهندسية والبناء وموردي المعدات وشركة التشغيل والصيانة.[20]

1-2- الأطراف التابعون

بالإضافة إلى تلك الأطراف الرئيسية هناك جهات أخرى متداخلة **كالمقاول** وهو الشركة أو مجموعة الشركات التي تستند إليها أعمال التشييد وبناء المرافق ويربطها بشركة المشروع عقد المقاولة الأساسي ويتخذ عادة شكل تسليم المفتاح وهناك ما اصطلح على تسميته **بالمشغلoperator** وهي الشركة التي تتولى مسؤولية التشغيل التجاري للمشروع وإدارته هذا بالإضافة إلى مجموعة **المستشارين** في مختلف التخصصات التمويلية والتشريعية والهندسية **وشركات التأمين ومجموعة الموردين**.[21]

2- المراحل العملية لتمويل مشاريع البنية التحتية من خلال عقد البوت B.O.T

تمر عملية تمويل أي مشروع شراكة بين القطاعين العام والخاص بواسطة عقد البوت B.O.T عبر المراحل الموالية:[22]

- تحديد مشاريع البنية التحتية التي ترغب الدولة في بنائها أو تحديثها وتدعو الشركات المختلفة لتنفيذها بواسطة عقد البوت.
- تقديم العرض من طرف مجموعة أو عدة مجموعات يقودها في الغالب المقاول الرئيسي وتضم شركات هندسية واستشارية وقانونية وشركات تشغيل، ويتضمن العرض التصاميم الهندسية للمشروع والدراسات المالية والخطة التشغيلية والتسهيلات المطلوبة من الحكومة والضمانات التي يجب أن تقدمها الحكومة وخاصة فيما يتعلق بتحويل إيرادات المشروع للخارج وحماية الشركات من المخاطر السياسية المختلفة. كما يتضمن العرض مدة الامتياز المطلوب للمشروع.
- دراسة الحكومة للعرض أو العروض المقدمة وتحليلها من قبل مكاتب متخصصة تعينها الدولة،ثم يتم التفاوض بين الحكومة والمجموعة أو المجموعات على الشروط والمواصفات المحددة للمشروع. وفي حالة الاتفاق، يتم أخذ الموافقة الرسمية من قبل الجهات ذات الاختصاص في الدولة ويتم توقيع الاتفاق.
- تكوين المجموعة الفائزة بالمشروع لشركة تضم المقاول الرئيسي والشركات الهندسية والاستشارية والقانونية وشركات التشغيل، وقد تضم شريك محلي، وتكون الشركة المتعهدة والمالكة للمشروع، وغالبا ما يملك الشركاء نحو10-30% من حقوق الملكية.
- تحصل الشركة عن طريق بنك أو بنوك استثمارية على بقية التمويل اللازم للمشروع والذي يكون في شكل حصص ملكية للمستثمرين أو قروض غالبا ما تكون من المؤسسات المالية الدولية أو المنظمات الدولية ومعظم هذه القروض تكون قروض طويلة الأجل ويتم الحصول على القروض القصيرة الأجل من البنوك التجارية.
- بعد الانتهاء من بناء وتنفيذ المشروع تقوم شركات التشغيل بإدارة وصيانة المشروع وتقوم شركات التشغيل بتحصيل إيرادات المشروع من المستخدمين له واستقطاع تكاليف الصيانة والإدارة وتحويل بقية الإيرادات للشركة التي تقوم بدفع التزاماتها المالية للمقرضين وتوزيع الباقي على المستثمرين والمساهمين في الشركة.

3- تقييم دور عقد البوت B.O.T في تمويل مشاريع البنية التحتية

- يقصد بالتقييم هاهنا- الإيجابيات والسلبيات المترتبة عن استعمال عقد البوت B.O.T في تمويل مشاريع البنية التحتية (الأساسية).

1-3- الإيجابيات

يمكن ذكر إيجابيات عقد البوت فيما يلي:[23]

- تمويل البنية الأساسية بموارد من القطاع الخاص له مزايا تفوق ظروف القطاع العام وإجراءاته، وبذلك تتحقق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- الانسجام مع الاتجاه العالمي الحالي من حيث التوسع في مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية.
- إيجاد وسيلة للحد من تزايد المديونية الخارجية وما تجره من مشكلات اقتصادية وأحياناً سياسية بما تفرضه الجهات الدائنة من متطلبات تكون أحياناً في غير صالح الدولة.
- وسيلة متاحة لمعالجة عجز الموازنة العامة، وتفادي التضخم والآثار السلبية على الاقتصاد الوطني.
- المساعدة على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتعلقة بالمشروعات، وغير المباشرة المنشطة للسوق المالية المحلية ويعتبر البوت B.O.T مرغوباً للمستثمر الأجنبي لتوليه الإدارة والملكية أحياناً.
- تحقيق مكاسب لكل من مقدمي الخدمات والمستفيدين منها بما يحقق كفاءة التشغيل وتحسين الخدمة ورفع مستوى المعيشة والإسراع في التنمية.

2-3- السلبيات

يمكن إيجاز بعض سلبيات عقد البوت فيما يلي:[24]

- قضية الأمن الوطني، كنتيجة لسيطرة القطاع الخاص(المستثمر الأجنبي) على بعض المشروعات الإستراتيجية كالمطارات والطرق.
- الفترة المحددة لمنح الالتزام أطول من اللازم حينما تحدد بـ99 عاماً كما هو الغالب وهو أمر قابل للتعديل.
- إعداد العقود، وهي حزمة من العقود ولمدة طويلة ولالتزامات متعددة، وتقوم على منع المنافسة بما يشبه الاحتكار.
- التكنولوجيا وهي متطورة ولا يمكن مواكبتها للعمر الطويل لمشروعات الـB.O.Tوتعالج بشروط تطويرها دائماً.
- حرمان الكوادر والخبرات الوطنية - غالباً- من الإدارة والخبرة إذا كان المنفذ جهة أجنبية حيث تفضل عمالتها الخارجية.
- التنفيذ والإعداد والرقابة - أيضاً- غالباً تكون باستشارات وخبرات أجنبية.
- قضية التسعير، حيث تحرص الجهة المنفذة على الربحية العالية وتتم معالجة ذلك بتحديد أسعار الخدمة.
- صيانة الأصول الرأسمالية للمشروعات بمستوى ملائم مهما زادت المدة.
- التكاليف غير المباشرة كثيراً ما تقع المبالغة فيها بسبب صلتها بالخبرات الدقيقة غير القابلة للتقييم السليم.
- النواحي القضائية المتعلقة بطبيعة العقد الذي يشترط الجهات المنفذة الأجنبية ربطها بجهات قضائية دولية.
- قضية المكون المحلي يتم إهمالها في حالة المستثمر الأجنبي وهذا يعوق التنمية البشرية المحلية.
- تعدد جهات الاختصاص تبعاً لطبيعة المشروع حيث تتعدد الموافقات المطلوبة والتراخيص من جهات عديدة.

المحور الثالث: تجارب غربية وعربية حول استخدام البوت في تمويل مشاريع البنية التحتية

نظرا للمزايا التي يحققها عقد البوت في تمويل مشاريع البنية التحتية، فقد استخدام في العديد من الدول الغربية والعربية على حد سواء، كمحاولة للاستفادة من هذه المزايا.

أولا: التجارب الغربية

تم استخدام عقد البوت في عدة دول غربية، ومنها، الولايات المتحدة الأمريكية، الأرجنتين، وتجربة فرنسا – بريطانيا، وغيرها.

1- تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

لقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية نظام الـB.O.Tمنذ قيام الثورة الصناعية حيث كان يتم بناء الطرق وتشغيلها من قبل القطاع الخاص مقابل الرسوم التي يدفعها مستخدمو هذه الطرق كما عملت الحكومة على تشجيع الاستثمار عن طريق القطاع الخاص في مجال تشييد الطرق والجسور وذلك بموجب القانون الفيدرالي الخاص بالنقل الصادر في1991/12/18.وقد تأكد هذا الاتجاه في ظل حكم الرئيس الأمريكي بيل كلينتون من خلال إصداره للقرار رقم /12893/ في 28 كانون أول سنة 1994 لتشجيع الاستثمار بنظامB.O.T.[25]

2- تجربة الأرجنتين

تعتبر تجربة شبكة المياه والصرف في مدينة بيونيس آيرس الأرجنتينية من الأمثلة الواقعية الناجحة والمثالية في مشاريع البوت B.O.T عمليا، حيث كانت هذه الشبكة حتى عام 1993 ملك للدولة تعاني من مشاكل كثيرة أهمها العجز الواضح في توفير المياه بالإضافة إلى

التكلفة المرتفعة للتسعيرة، وبعد أن تحولت تلك الشبكة بالكامل للقطاع الخاص وفق نظام R.O.T (نظام التحديث- التشغيل- نقل الملكية) لمدة 30 سنة تعهدت الشركة الفائزة بالمناقصة بخفض نسبة تسعيرة المياه إلى 27% وقامت الشركة بتوسيع شبكة المياه لتصل إلى 600 ألف مواطن جديد كما أزالت العجز في توفير المياه للمواطنين، وهنا عمت المنفعة جميع الأطراف، الدولة بعدم تحملها عبء الإنفاق على الشبكة، المواطن بتوفر جميع الخدمة مع انخفاض التسعيرة، والشركة بزيادة إيراداتها خلال سنة مالية كاملة.[26]

3- تجربة فرنسا – بريطانيا (مشروع نفق المانش – نفق القنال)

يتمثل نفق المانش في النفق الذي يقع تحت بحر المانش بين فرنسا وبريطانيا، ويعتبر هذا المشروع من أقدم مشاريع البنية التحتية التي تم إقامتها وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية الممولة من طرف القطاع الخاص من الناحيتين المالية والفنية. شركة المشروع هي "ويروتانال-Eurotunnel"، وهي شركة مكونة من عشر شركات وقدرت تكاليف المشروع ب 19 مليار دولار أمريكي، وقد كانت مدة الامتياز55 سنة تنتهي حتى سنة 2042، ساهمت شركة المشروع بـ19% وقد حصلت على 81% كقروض من 208 بنك. وقد تأخر إنجاز المشروع بعامين أين انطلقت به الأشغال سنة 1987 إلى سنة 1992.[27]

ثانيا: التجارب العربية

عمدت دول عربية مختلفة إلى استخدام عقد البوت في تمويل بعض مشاريعها التنموية ومنها، مصر، السعودية، إضافة إلى الجزائر وغيرها.

1- التجربة المصرية

تعتبر مصر من أقدم الدول التي عرفت هذا النظام حيث عرفته في منتصف القرن التاسع عشر من خلال مشروع شق قناة السويس وإدارتها، والذي تم تنفيذه بنظام BLT. كما تم تنفيذ العديد من المشروعات الاقتصادية المصرية في المجالات الاقتصادية المختلفة بنظام B.O.T، ومن هذه المشروعات على سبيل المثال،[28] **في مجال المطارات**، مطارات دهب، ومرسى علم، والداخلة. **وفي مجال محطات الكهرباء**، محطات سيدي كرير، وبور سعيد، والسويس. **وفي مجال الطرق**، طريق القاهرة الإسكندرية، وطريق الفيوم الإسكندرية. **وفي مجال الجراجات**، محافظة القاهرة والجيزة.

2- تجربة السعودية

رغم أن الدولة قد وضعت الخوصصة في أوليات برامجها الاقتصادية في العشر سنوات الأخيرة، إلا أن هذا النظام لا توجد له تطبيقات كثيرة في السعودية مع توفر مقومات تطبيق هذا النظام، وقد عهد مؤخراً إلى كونسورتيوم مكون من عدة شركات من القطاع الخاص الوطني إعادة تأهيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي للمنطقة الصناعية بجدة وفقاً لنظام البوت كما أن البنك الإسلامي للتنمية قام مؤخراً بالتعاقد مع وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف لإنشاء مبنى وقفي بنظام البوت. وهنالك توجهاً يجرى في السعودية لتنفيذ مشروعات ضخمة وطموحة تشمل مجالات السكك الحديدية وتوليد الطاقة وصيانة الطرق وغيرها، وينبغي أن تقوم المملكة باستباق الزمن ووضع أنظمة خاصة بتنفيذ المشروعات عن طريق نظام (البوت) حتى تتفادى المشكلات التي واجهتها الدول العربية التي سبقتها في تطبيق هذا النظام.[29]

3- التجربة الجزائرية

يمكن ملاحظة مظاهر استخدام عقد البوت في تمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر من خلال ما يلي:

- **في مجال المياه**، نصت المادة 17 من قانون المياه على أن **"تخضع كذلك للأملاك العمومية الاصطناعية للمياه المنشآت والهياكل التي تعتبر ملكا يرجع للدولة دون مقابل بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض للإنجاز والتشغيل المبرم مع شخص طبيعي أو معنوي للقانون العام أو الخاص"**.[30] وفي هذا المجال وقعت شركة مياه تيبازة عقدا مع الشركة الكندية**SNC LAVALIN** والاسبانية **ACCIONA AGUA** بقيمة 150مليون دولار أمريكي من أجل تصميم وإنشاء ثم تشغيل محطة لتحليه مياه البحر.[31]

- **في مجال الكهرباء والغاز**، نص قانون الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات في مادته الثانية على أن **"الامتياز حق تمنحه الدولة لمتعامل يستغل بموجبه شبكة ويطورها، فوق إقليم محدد ولمدة محددة، بهدف بيع الكهرباء أو الغاز الموزع بواسطة القنوات"**،[32] كما نص في مادته السابعة على أنه **"ينجز المنشآت الجديدة لإنتاج الكهرباء ويستغلها كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص أو العام وحائز على رخصة استغلال"**.[33] وفي هذا الصدد أبرمت شركة كهرباء سكيكدة، التابعة لشركات عمومية وهي سوناطراك وسونلغاز والوكالة الجزائرية للطاقة**AEC** عقدا مع مجموعة **SNC LAVALIN**[(*)] بقيمة 600 مليون دولار أمريكي، لتصميم وإنشاء وتشغيل محطة لتوليد الكهرباء لمدة 12 سنة مع إمكانية تجديد العقد لنفس المدة، وهو المشروع الأول الذي ينشأ وفق القانون رقم 02-01. وتجدر الإشارة إلى أن أغلب عقود البوت التي تبرمها الجزائر مع المؤسسات الأجنبية تكون بمساهمة رأس المال الوطني بنسبة معتبرة، وهو الأمر الذي يعتبر من التطبيقات الخاطئة لهذه العقود كونها تتناقض مع الفلسفة التمويلية لهذا النظام.[34]

خاتمة (النتائج والاقتراحات)

1- النتائج

من خلال هذه الورقة، تم التوصل إلى النتائج الموالية:

- الشراكة بين القطاعين العام والخاص هي عملية بمقتضاها يعهد إلى القطاع الخاص بناء وتصميم وتشييد مشروعات البنية الأساسية وتقديم خدمات وسلع عامة.
- تمثل مشاريع البنية التحتية كل ما تقدمه الدولة من خدمات وما تشيده من منشآت لصالح مواطنها وتعتبر العمود الفقري لقيام أي اقتصاد.
- تتميز مشاريع البنية التحتية بالضخامة مما يجعل الحكومة تعهد إلى القطاع الخاص بإنشائها من خلال آليات متعددة في شكل عقود مثل عقد البوت.
- يعتبر عقد البوت من الآليات الحديثة لتمويل مشاريع البنية التحتية – الاقتصادية والاجتماعية- ويقوم على مبادئ تخدم مصالح طرفي الشراكة، وتتمثل هذه المبادئ في: الالتزام والتعهد، الاستمرارية، والشفافية.
- تمر عملية تمويل مشاريع البنية التحتية بعدة مراحل تتقاسم خلالها الدولة المخاطر مع القطاع الخاص، كما يحصل هذا الأخير حقوقه وتعود ملكية المشروع إلى القطاع العام في النهاية.
- يوفر عقد البوت تمويلا كافيا للمشروع وكفاءة في التنفيذ وتكلفة أقل، ويجنب ميزانية الدولة العجز والتضخم، غير أن له سلبيات منها أنه قد يمس بالأمن القومي، إضافة إلى كونه يفضل العمالة الأجنبية على المحلية وغيرها.
- نظرا لملائمة عقد البوت لتمويل مشاريع البنية التحتية فقد تم اعتماده من طرف عدة دول عربية وغربية مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية.

2- الاقتراحات

بناء على النتائج المتوصل إليها، تقترح هذه الدراسة ما يلي:

- إنشاء مشاريع البنية التحتية –خاصة الاقتصادية- من أجل تحقيق التنمية المستدامة بكل أبعادها.
- اعتماد عقد البوت كعقد شراكة بين القطاعين العام والخاص لتمويل مشاريع البنية التحتية التي تتطلب أموالا ضخمة تسبب العجز في الميزانية العامة للدولة.
- تفعيل دور القطاع الخاص في الاقتصاد من خلال عقد البوت الذي يمكن من الاستفادة من الخبرات والتجارب التي يمتلكها هذا القطاع.
- الاهتمام بالقطاع الخاص في الجزائر وإشراكه في العملية التنموية بالوطن من خلال مساهمته في تمويل مشاريع البنية التحتية إلى جانب الحكومة من خلال عقد البوت.
- إنشاء سوق للأوراق المالية الإسلامية بالجزائر كمصدر لتمويل التنمية ومختلف مشاريع البنية التحتية من خلال إدراج أسهم القطاع الخاص للتداول فيها مما يشجع الاستثمار وتعبئة الادخار.

الهوامش والمراجع

[1] - الشراكة بين القطاع العام (الحكومة) والقطاع الخاص (Public- Private Partnership(PPP، إدارة الدراسات الاقتصادية والمالية، دائرة المالية، حكومة دبي، أبريل 2010، ص: 04.

[2] - فواز بن فهد بن فيصل آل سعود، **الشراكة بين القطاعين العام والخاص ودورها في فعالية برنامج التدريب لاعداد الضباط في المملكة العربية السعودية**، أطروحة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في العلوم الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الإدارية، الرياض، 1435هـ/2014م، ص ص: 40-41.

[3] - السعيد دراجي، "**عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص آلية فعالة لتمويل التنمية المحلية**"، **مجلة العلوم الإنسانية**، مجلد ب، عدد 14، جوان 2014، ص: 312.

[4] - بلال حموري، "**شراكة القطاعين العام والخاص كمطلب تنموي**"، **سلسلة جسر التنمية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد المائة والسابع عشر، أبريل/نيسان 2014، السنة الثاني عشر، ص ص: 04-05.

[5] - **نفس المرجع أعلاه**، ص:06.

[6] - أحمد بوعشيق، **عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص: سياسة عمومية حديثة لتمويل التنمية المستدامة بالمغرب**، أوراق عمل المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية- نحو أداء متميز في القطاع الحكومي، الرياض، 13-16 ذو القعدة 1430هـ الموافق 1-4 نوفمبر 2009م، ص:04.

[7] - صالح بن على الشمراني، "**الضمان والتصرف في عقود البناء والتشغيل والإعادة(B.O.T)**"، **مجلة المجمع الفقهي الإسلامي**، المجمع الفقهي الإسلامي، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، السنة الخامسة والعشرون، العدد السابع والعشرون، 1433هـ/2012م، ص:07.

[8] - كمال لحول، **اختيار المشاريع العمومية –دراسة مشروع الطريق السيار "شرق غرب"**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014/2013، ص ص: 58-59.

[9] - أمجد غانم، **دراسة حول: الشركات القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستوى الهيئات المحلية**، شركة النخبة للاستشارات الإدارية، رام الله- فلسطين، كانون أول 2009، ص:10.

[10] - ناهد علي حسن السيد، **حقيقة نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية BOT**، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، دون سنة نشر، ص ص:9-10.

[11] - أحمد ضيف، **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989- 2012)**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر-3، 2015/2014، ص: 166.

[12] - برنارد ين أكيتوبي وآخرون، **الاستثمار العام والشراكة بين القطاعين العام والخاص**، قضايا اقتصادية 40، صندوق النقد الدولي، 2007، ص:08.

[13] - أحمد بن حسن بن أحمد الحسيني، **دراسة شرعية اقتصادية لخصخصة مشاريع البنية التحتية بأسلوب البناء والتشغيل ثم الإعادة (BOT)**، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، دون سنة نشر، ص ص: 10-11.

[14] - **التجارة والخدمات والتنمية: التحديات التنظيمية والمؤسسية**، أمانة الأونكتاد، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية، الدورة الأولى، جنيف، 25-26 شباط/فبراير 2013، ص:02.

[15] - فيصل عليان إلياس الشديفات، "**تمويل مشروعات البوت**"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص ص: 508-509.

[16] - محمد الشريف بن زاوي، هاجر سلاطني، "**دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الإنفاق الاستثماري على البنى التحتية**"، **مجلة البحوث الاقتصادية والمالية**، العدد الثالث، جامعة أم البواقي، جوان 2015، ص:76.

[17] - يوسف محمود وآخرون، "**نظام البناء والتشغيل والتحويل BOT**"، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (30)، 2008، ص: 184.

[18] - ناهد علي حسن السيد، **مرجع سابق**، دون سنة نشر، ص: 7.

[19] - **نفس المرجع أعلاه**، ص: 7.

[20] - يوسف محمود وآخرون، **مرجع سابق**، 2008، ص:184.

[21] - أحمد محي الدين أحمد، **تطبيق نظام البناء والتمليكB.O.T في تعمير الأوقاف والمرافق العامة**، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، دون سنة نشر، ص: 07.

[22] - **نفس المرجع أعلاه**، ص ص: 07-08.

[23] - عبد الستار أبو غدة، **عقد البناء والتشغيل والإعادة B.O.T وتطبيقه في تعمير الأوقاف والمرافق العامة**، منظمة المؤتمر الإسلامي، مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الدورة التاسعة عشرة، إمارة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، دون سنة نشر، ص: 11.

[24] - محمد صلاح، البشير عبد الكريم، " **أسلوب البوت كآلية لتشييد مشروعات البنية التحتية – تجارب دولية وعربية مختارة**"، **أبحاث اقتصادية وإدارية**، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السابع، جوان 2015، ص ص: 188-189. وأيضا: عبد الستار أبوغدة، **مرجع سابق**، دون سنة نشر، ص ص:12-13.

[25] - محمد أديب الحسيني، "**عقود b.o.t المفهوم والخصائص وبعض مشكلات التطبيق**"،
http://www.aradous-aca.com/forum.php?action=view&id=24، تاريخ المطالعة: 2016/07/23.

[26] - كمال لحول، **مرجع سابق**، 2014/2013، ص: 58.

[27] - محمد صلاح، البشير عبد الكريم، **مرجع سابق**، جوان 2015، ص ص: 195-196.

[28] - أشرف محمد دوابه، **دور الأسواق المالية في تدعيم الاستثمار طويل الأجل في المصارف الإسلامية**، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1427هـ/2006م، ص: 218.

[29]- سعد بن سعيد الذيابي، **التحكيم في عقود الإنشاءات الدولية البوت BOT طبقا للأنظمة السعودية**، بحث مقدم للمؤتمر السنوي التاسع عشر لمركز التحكيم التجاري بدول مجلس التعاون الخليجي بالتعاون مع غرفة تجارة وصناعة عمان، حول"التحكيم في عقود النفط والإنشاءات الدولية"، فندق كراون بلازا – صلالة، 26-28 أغسطس 2014، ص: 06. وأيضا: محمد صلاح، البشير عبد الكريم، **مرجع سابق**، جوان 2015، ص ص: 198-199.

[30]- قانون رقم 05-12 مؤرخ في 28 جمادى الثانية 1426 الموافق لـ 4 غشت 2005، يتعلق بالمياه.

[31]- سهيل قماز، **تفعيل التأمين الهندسي للإنشاءات المرتبطة بصيغة تمويل المشروعات الكبرى"Project finance" – دراسة حالة في شركة تأمين المحروقاتCASH**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التأمينات، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف-1، 2014/2013، ص: 14.

[32]- قانون رقم 02-01 مؤرخ في 22 ذي القعدة 1422 الموافق ل 05 فبراير 2002، يتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات.

[33]- **نفس المرجع أعلاه**.

[*] تعد هذه المجموعة من الشركات البارزة في مجال إنشاء وتشغيل مشروعات البنية التحتية (المياه، الكهرباء، والطرقات) في العديد الدول، حيث تشغل أكثر من 15000 عامل، وبلغ رقم أعمالها سنة 2005 مبلغ 4,5 مليار دولار أمريكي، ولقد دخلت إلى السوق الجزائرية منذ سنة 1970.

[34]- سهيل قماز، **مرجع سابق**، 2014/2013، ص: 15.